قَانُون التَّعْلِيق الْنَّحْوِيّ عِنْدَ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيّ؛

الْمَفْهُومُ والإِجْرَاءُ والأَهَمِيَّةُ.

الأستــاذ عبـد الرّحيــم البـــار

قسم الآداب واللّغة العربيّة/كلّيّة الآداب واللّغات

جامعـــة محمّـــد خيضـــر بسكـــرة/الجزائـــر.

Abderrahimelbar.dz@gmail.com

-مُلَخَّـصٌ: مَا مِنْ قَارِئٍ لِكِتَابِ الدَّلَائِلِ فِي الإِعْجَازِ لِعَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيّ؛ إِلَّا وَيَلْحَظُ طَرْحَهُ الْجَادَّ والْمُحْكَمَ فِي تَحْلِيلِ مَعَانِي النَّظْمِ، فَقَدْ كَانَ صَاحِبُهُ يُفَكِّكُ الْعَلَاقَاتِ التَّرْكِيبِيَّةَ مُبَيِّنًا قَوَاعِدَ الرَّبْطِ الْمَعْنَوِيّ بَيْنَ الْجُمَلِ، فَأَفْرَزَ ذَلِكَ عِنْدَهُ قَانُونَ 'التَّعْلِيقِ'، وَالْذِي اسْتَطَاعَ مِنْ خِلَالِه الإِطِّلَاعَ عَلَى أَسْرَارِ نَظْمِ التَّرْكِيبِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَبَيَّنَ صُوَرَهَا التَّرْكِيبِيَّةَ، وَوَضَعَ لِهَذَا التَّحْلِيلِ قَوَاعِدَ تُمَكِّنُنَا مِنْ مَعْرِفَةِ طَبِيعَةِ الْعَلَاقَاتِ التَّرْكِيبِيَّةِ بَأَشْكَالِهَا الْمُتَعَدّدَةِ، وَأَقِفُ فِي هَذَا الْمَقَالِ مُحَلِّلًا خَصَائِصَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ النَّوْعِيَّةِ وَشَارِحًا أَحْكَامَهَا وَوَظَائِفَهَا.

-الكلمات المفتاحيّة: قانون التّعليق النّحويّ، النّظم، الجرجانيّ.

-Summary: **There is no reader of the book of evidence in the miracles of al-Jarjani only noted by the arbitrator in the analysis of systems, it was the owner dismantles systemic relations syntactic, indicating the rules of moral connection between the sentences, so set out his theory in the 'suspension' and through which to stop the secrets of systems installation, And the faces of the composition of the types of**

speech names, actions and characters, and to develop this analysis rules enable us to know the nature of structural relations in various forms, and in this article to address the characteristics of this theory and its provisions and images according to the reading Abdul Qahir al-Jirjani in his book directories.

-Keywords: Law of grammatical comment, systems, gerjani.

(1)-توطئة: حين نطالع آراء أهل اللّغة السّلف في دراستهم لعلم المعاني (معاني النّحو) فإنّنا نقف على تصوّر عامّ مفاده أنّ هذا العلم بغيته تتبّع خصائص أساليب الكلام، بل لنقل هو دراسة أساليب الكلام، وهو ما مثّل الجانب التّصوّري الفنّي الأدائي لنظام النّحو العربيّ، فراح علماء النّحو منكبّين على تحليل وظائف الكلام وإسقاط كلّ عوارض النّظم فيه فأوّلوا على الحذف والذّكر تارة وأخرى على التّقديم والتّأخير وأصلوا بين الجمل وأفصلوا تارة أخرى وأضمروا وأضافوا وما ذلك منهم إلّا تحيينا منهم للحقيقة تصوّرهم للمعنى وإكمالا لصحّته ما لم يخالف التّركيب فإنّنا ولاغرو في ذلك نجد العالم المجدّ عبد القاهر الجرجانيّ - رحمه الله- متوغّلا مفسّرا باحثا مؤسّسا في لمباحث علم المعانيّ، بل أجمع من خلفه من أهل عصره ومن المحدثين بالسّبق المعرفيّ التّأسيسيّ في جوانب عدّة على نحو نظريّة النّظم وما ارتبط بها، وهذا ما سنأتي عليه في أدراج مقالنا هذا، علما أنّ مباحثه في النّظم كان من أبرز إسهاماتها الوصول إلى قانون يفسّر ظواهر تراكيب اللّغة، وهو قانون التّعليق الذي هو محلّ دراستنا هنا ويكون بحثنا فيه إجابة عن الاستفهام الآتي: ما معنى التّعليق النّحويّ عند عبد القاهر الجرجانيّ؟، وما هي أنواعه وخصائصه؟، وكيف وظّفه عبد القاهر في تحليله لمعاني النّظم؟.

(2)-مفهوم التّعليق عند عبد القاهر الجرجانيّ: من مفاهيم التّعليق ما ذكره عبد القاهر في كتابه دلائل الإعجاز حيث قال: "معلوم أنّ ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض والكلم: ثلاث اسم وفعل وحرف، وللتّعليق فيما بينها

طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلّق اسم باسم وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما"[1]، نتبيّن من هذا قراءة عبد القاهر لطبيعة التّعليق من حيث هو واسطة معنويّة ارتباطيّة تجمع بين نوع ونوع آخر من الألفاظ سواء كانت أسماء أو أفعالا أو أحرفا، ونوضّح تحليله في ذلك وفق المخطّط الآتي:

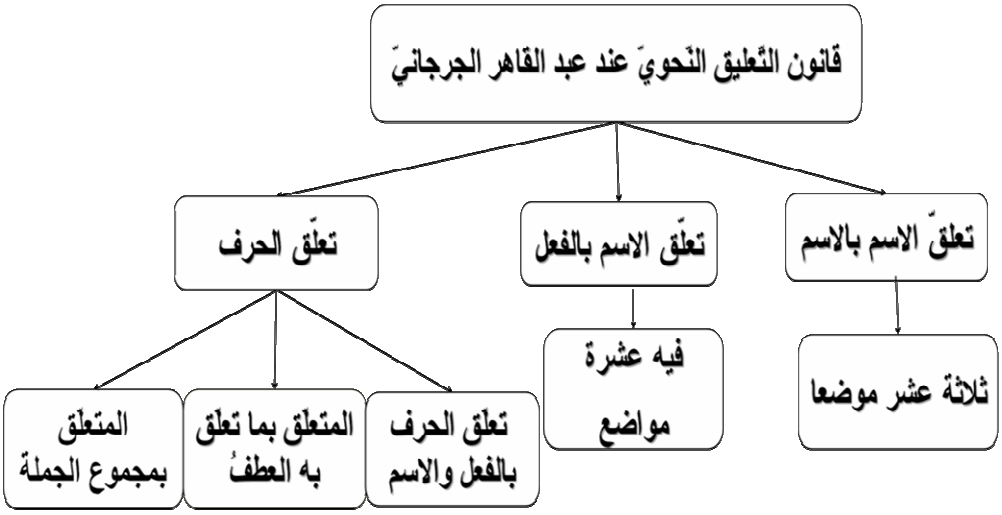

<u>أ-تعلّق الاسم بالاسم:</u> جمع المصنّف ثلاثة عشر موضعا إعرابيّا يكون فيها الاسم متعّلق بالاسم وشملها نصّ قوله الآتي: "فالاسم يتعلّق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له صفة أو تأكيدا أو عطف بيان أو بدلا أو عطفا بحرف أو بأن يكون مضافا الأوّل إلى الثّاني أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثّاني عمل الفعل ويكون الثّاني في حكم الفاعل له أو المفعول وذلك في اسم...واسم المفعول...والصّفة المشبّهة...والمصدر...أو بأن يكون تمييزا قد جلاه منتصبا عن تمام الاسم ومعنى تمام الاسم أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة"[2]. ولنا في هذا الجدول جمعها وشرحها والتّمثيل لها وفق المخطّط الآتي:

***ملحوظة:** حَصْرُ المصنّف لهذه الحالات من الإعراب رَاجعٌ لطبيعة قرينة التّعلّق بين المتّعلّق والمتعلّق به، فكان لذلك بيان لسبب التّعلّق بحسب التّركيب؛ كأن يكون المتعلّق حالا أو صفة؛ وتكون التّبعيّة المعنويّة لصلة المتعلّق به؛ كأن نقول: أنّ الخبر (المتعلّق) هو إتمام معنى المخبر عنه (المبتدأ)، وهنا يكون دور وظيفة قرينة التّعلّق في فكّ الإبهام وبيان الحال وإيضاح المعنى وأدائه بوجه الصّواب كما يلزم نظمه. وهذا ما كان يعنيه صاحب الدّلائل بقرينة التّعلّق في تلميع النّظم وإتمام محاسن الكلام لينال به كامل البيـان.

ب-تعلّـق الاســم بالفعـل: جمع فيها عشرة مواضع، ونصّ قوله: "وأمّا تعلّق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا؛ فيكون مصدرا قد انتصب به؛ كقولك ضربت ضربا؛ ويقال له المفعول المطلق، أو مفعولا له؛ كقولك ضربت زيدا أو ظرفا مفعولا فيه زمانا أو مكانا كقولك خرجت يوم الجمعة ووقفت أمامك، أو مفعولا معه؛ كقولنا جاء البرد والطيالسة ولو تركت النّاقةَ وفصيلَها لرضعها، أو مفعولا له؛ كقولنا جئتك إكراما لك وفعلت ذلك إرادة الخير بك"[5]. وضمن هذا المبحث يدرج عبد القاهر فيما يخصّ تعلّق الاسم بالفعل كلّ من يجيء بمنزلة المفعول لفعله؛ أي من حيث التّرتيب وليس من حيث الوظيفة، حين نرتّبه يكون شبيها بمرتبة المفعول في مجيئه في سياق التّركيب؛ نحو: علّم الأستاذ الطالب (فعل، فاعل مفعول به)، ولكن هذا التّوافق ليس على مستوى الوظيفة الإعرابيّة بل يبقى على حاله كما جاء في التّركيب، وهذا ما يفهم من قوله: "أو بأن يكون منزّلاً من الفعل منزلة المفعول؛ وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتّمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل طاب زيد نفسا، وحسن وجها وكرم أصلا، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك جاءني القوم إلّا زيدا؛ لأنّه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام"[6]. ولنا في هذا المخطّط أن نوضّح ذلك، كما يلي:

الرّقم	تعلّق الاسم بالفعل	مثال توضيحيّ
01	تعلّق الفاعل بفعله	"﴿يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾"[7]
02	تعلّق المفعول به بالفعل	قرأت الكتاب
03	تعلّق المصدر (المفعول المطلق) بفعله	نلتُ من المستعمر نيلاً
04	تعلّق المفعول معه بفعله	سرت وزميلي إلى الجامعة
05	تعلّق المفعول فيه (ظرفا الزّمان والمكان) بفعله	جئتك ليلا/أنتظرك أمام منزلك
06	تعلّق المفعول له (لأجله) بالفعل	"﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾"[8]
07	تعلّق خبر كان وأخواتها بالفعل	كان غافلا ؛(غافلا بمنزلة المفعول رتبة وهي خبر كان منصوب)
08	تعلّق الحال بالفعل	جاء مسرعا؛ (مسرعا بمنزلة المفعول وهي حال هنا)
09	تعلّق التّمييز بالفعل	اقتنيت أداة قلما؛ (قلما بمنزلة المفعول وهي هنا للتّمييز)
10	تعلّق المستثنى	وصل المتسابقون إلّا خالدا (خالد أيضا بمنزلة المفعول وهي مستثنى منصوب)

ج-تعلّق الحرف: فيما يخصّ تعلّق الحرف؛ جرى الحديث به عند عبد القاهر إلى ثلاثة أضرب، وهي كالآتي: ضرب يكون الحرف (بمنزلة الوسط) بين الفعل والحرف، وضرب (يتعلّق به الحرف بما تعلّق به العطف)، وضرب (يتعلّق بمجموع الجملة)؛ ولنا فيه هذا تفصيلا، كما يلي:

1-تعلّق الحرف بالفعل والاسم: هذا النّوع يعزوه إلى حروف الجرّ لما فيه من وظائف تأثيريّة جامعة بين الفعل والاسم معا، نحو قولنا: التقيّت بخالد؛ الباء حرف جرّ قرّب وضوح المعنى أكثر من مجيئه بجملة: التقيّت خالد. فالباء يعني الالتقاء القريب الموسوم بمعنى المصاحبة وهذا ما جعل قرائن حروف الجرّ أقوى أثرا ومناسبة في الجمع الفعل والاسم في السّياق الواحد وهذا نستوحيه من كلامه: "فيكون ذلك في حروف الجرّ التي من شأنها أن تعدّي الأفعال إلى ما لا تتعدّى إليه بأنفسها من الأسماء، مثل: أنّك تقول: مررت فلا يصل إلى نحو زيد وعمرٍو فإذا قلت مررت بزيد أو على زيد وجدته قد وصل بالباء أو على وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى مع في قولنا لو تركت النّاقة وفصيلها لرضعها بمنزلة حرف الجر في التّوسط بين

الفعل والاسم وإيصاله إليه إلّا أنّ الفرق أنّها لا تعمل بنفسها شيئا لكنّها تعين الفعل على عمله النّصب، وكذلك حكم إلّا في الاستثناء فإنّها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة بمعنى مع في التّوسّط وعمل النّصب في المستثنى للفعل ولكن بوساطتها وعون منها"[9]. فكأنّنا به يقصد أنّ حروف الجّر هي وسائط تقريبيّة تستعمل في إتمام معنى كلام مقصود يختلف نظمه وتركيبه باختلاف أسلوب قائله (ناظمه).

2-المتعلّق بما تعلّق به العطفُ: بيّن النّاظم هذا النّوع مستدلّا بعطف الواو ومالها من ربط تفضيه على مكوّنات الجملة، قائلا: "والضّرب الثّاني من تعلّق الحرف بما يتعلّق به العطف وهو أن يدخل الثّاني في عمل العامل في الأوّل؛ كقولنا جاءني زيدٌ وعمرٌو، ورأيت زيدًا وعمرًا ومررتُ بزيدٍ وعمرٍو"[10]؛ أي تعلّق الحرف بمعمول المعطوف؛ فيأخذ حكم العامل الذي ارتبط بالمعطوف عليه: بمعنى لو قلنا: نجح عمر وخالد، فالواو علّقت الاسم خالد بالعطف على الاسم عمر الفاعل؛ فحكمهما الإعرابيّ (عمر وخالد) هو الرّفع بالفاعليّة؛ فأخذ الثّاني حكم الأوّل (تبعا بالعطف) لعامل العطف بحرف 'الواو' في الجملة.

3-المتعلّق بمجموع الجملة: جمع الجّرجانيّ في هذا المنحى عوامل النّفي والاستفهام والشّرط والجزاء، وغيرها وجعل لكلّ منها تورية وكيفيّة؛ فكانت كلّها في مصبّ العموم في بيان وظائفها في الجمل؛ كأدوات استثنائيّة تأثيريّة أحيانا (بمعنى الأدوات العاملة المؤثّرة) كأدوات النّفي؛ نحو قولك: لم أكذبْ؛ فكان الحال السّكون لعامل الجزم المقرون بـ(لم)، أو غير عاملة إلّا بإدراج وظيفتها الدّلاليّة المستوحاة من معنى الأداة في حدّ ذاتها؛ على نحو دلالة حرف الاستفهام: (هل) لخلوه من العمل التّركيبيّ سوى إيحائه بدلالة الاستفهام كقولنا: هل المدرّبُ مع الفريق؟. فحرف (هل) لم تؤثّر في المبتدأ رغم صدارتها لجملة الابتداء، فخلت من الوظيفة الإعرابيّة التأثيريّة، واكتفت بالوظيفة الإشاريّة الدّلاليّة. فهنا يبرز اهتمام الجّرجانيّ بكلّ ما يوضّح طبيعية العلاقات النّظميّة المؤسّسة لمعاني الكلام "كالعلاقات السّببيّة والمنطقيّة، والحاليّة والزّمنيّة -فهو- يتخطّى البحث في النّظم إلى إيضاح العلاقات التي تربط الجملة بالأخرى"[11]، فهذه العوامل على اختلاف وظيفتها تتحكّم في نمطيّة الكلام، فيجري السّياق وفق تشكّلها داخل التّركيب؛ فتارة يكون التّقيد بعامل محدّد نتيجته الاضطرار، وتارة الإطلاق لعامل

متعدّد نتيجته الاختيار، وهناك من يعطي لقرينة التّعليق تفسيرا إجرائيّا حيث أنّ "قرينة التّعليق -ترتبط- بالتّعليل...وقرينة التّعليق –ترتبط- باللّزوم العقليّ فقرينة التّعليل: تنيط حكم النّص، بواسطة القياس...أو بعبارة الأصوليين تعود على النّص بالتّعميم...أمّا قرينة اللّزوم العقليّ: فهي تعمل على توسيع دلالات الخطاب"[12]، وكفيل نصّ عبد القاهر في الإخبار والبيان على ما شرحناه من قول وكشفناه من صورة فيما يتعلّق بهذا الجزء، حيث يقول: "والضّرب الثّالث تعلقّه بمجموع الجملة كتعلّق حرف النّفي والاستفهام والشّرط والجزاء بما يدخل عليه وذلك أنّ من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتّقييد وبعد أن يسند إلى شيء؛ معنى ذلك أنّك إذا قلت ما خرج زيد وما زيد خارج لم يكن النّفي الواقع بها متناولا الخروج على الإطلاق بل الخروج واقعا من زيد ومسندا إليه، ولا يغرنّك قولنا في نحو لا رجل في الدّار أنّها لنفي الجنس فإنّ المعنى في ذلك أنّها لنفي الكينونة في الدّار عن الجنس ولو كان يتصوّر تعلّق النّفي بالاسم المفرد لكان الذي قالوه في كلمة التّوحيد من أنّ التّقدير فيها "لا إله لنا أو في الوجود إلا الله" فضلا من القول وتقديرا لما لا يحتاج إليه وكذلك الحكم أبدا؛ فإذا قلت هل خرج زيد لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقا ولكن عنه واقعا من زيد وإذا قلت إن يأتني زيد أكرمه لم تكن جعلت الإتيان شرطا بل الإتيان من زيد وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزاء للإتيان، بل الإكرام واقعا منك كيف؛ وذلك يؤدّي إلى أشنع ما يكون من المحال، وهو أن يكون هاهنا إتيان من غير آت وإكرام من غير مكرم، ثم يكون هذا شرطا وذلك جزاء ومختصر كلّ الأمر أنّه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنّه لابدّ من مسند ومسند إليه وكذلك السّبيل في كلّ حرف رأيته يدخل على جملة؛ كإنّ وأخواتها ألا ترى أنّك إذا قلت كأن يقتضي مشبّها ومشبّها به؛ كقولك: كأنّ زيدا الأسد، وكذلك إذا قلت لو ولولا وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثّانية جوابا للأولى، وجملة الأمر أنّه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا ولا من حرف واسم إلّا في النّداء نحو يا عبد الله، وذلك أيضا إذا حقّق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعني وأريد وأدعو و(يا) دليل على قيام معناه في النّفس"[13]. إذن هكذا هو محتوى معاني النّحو بالتّعلّق كما بيّن الجرجانيّ معاني رؤيته للنّظم وكما أراد فكلّها دروب من دروب اللّغة تتنوّع آثارها وتختلف أحكامها، وجليّ عليها الأساليب السّياقيّة المختلفة إذاً كلّ ما يتّعلّق بدراسة التّعليق النّحويّ يهتم بدراسة "العلاقات السّياقيّة...وهي العلاقات التي تربط بين

الأبواب النّحويّة، بل تتضح بها تلك الأبواب، وهي: الإسناد والتّخصيص والنّسبة والتّبعيّة والمخالفة...وكذلك دراسة القرائن اللّفظيّة كدراسة العلامات الإعرابيّة والصّيغة والرّتبة والأداة والمطابقة والتّضام والنّغمة"[14]، وكلّ هذا استنتاجا لرؤية الجرجانيّ في نظريّته النّحويّة، ومن المؤكّد أنّ الرّجل قد أراد في نظريته استدراج منهجا قوامه التّأمّل وفكّ الغموض وطرح التّساؤلات وكشف العلاقات فيما تحويه دلائل النّظم. وننهي هذا المبحث بمقطع نصّي عام وشامل استجمع فيه الإمام اللّغوي عبد القاهر قيمة قرينة التّعلّق: "هذه هي الطّرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النّحو وأحكامه، وكذلك السّبيل في كلّ شيء كان له مدخل في صحّة تعلّق الكلم بعضها ببعض لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النّحو ومعنى من معانيه، ثمّ إنّا نرى هذه كلّها موجودة في كلام العرب ونرى العلم بها مشتركا بينهم...وهذه الوجوه من التّعلّق التي هي محصول النّظم موجودة على حقائقها وعلى الصّحة، وكما ينبغي في منثور كلام العرب ومنظومه ورأيناهم قد استعملوها وتصرّفوا فيها وكملوا بمعرفتها، وكانت حقائق لا تتبدّل ولا تختلف بها الحال"[15]. وهكذا فقد كان العلّامة عبد القاهر الجرجانيّ "رائدا في الكشف عن تعلّق معاني الكلم بمعاني النّحو"[16]، وهو رائد أيضا في الكشف عن الأدوات اللّفظية والقرائن المعنويّة التي تؤدّي إلى تماسك النّص وبناءه. ونختم حديثنا عن موضوع التّعلق في هذا المبحث العميق والدّقيق والذي يلمح في الأفق بنظريّة معرفيّة منهجيّ مهمّة؛ تحتاج إلى استقراء واستشراف واكتشاف لبيان سريرتها التي أراد منها صاحبها أن تكون عميقة توحي بكلّ وضوح لعمق فكر ناظمها .

(3)-قانون التّعليق؛ الوظيفة والإجراء: من خلال ما ذكرناه سلفًا ومن خلال تطرّقنا في رؤية عبد القاهر الجرجانيّ لقانون التّعليق في النّظم، نستطيع في هذا العنصر الوقوف على مميّزات وخصائص قانون التّعليق من حيث إجراءاته وخطواته المنهجيّة التي رسمها له النّاظم، وفق ما يلي:

أ-قانون التّعليق يهدف إلى افتكاك الرّابط المعنويّة واللّفظيّة المختلفة؛ والتي بها يلتحم شكل التّركيب ليأخذ صورته السّياقيّة وفق المنوال المنسوج عليه.

ب-التّعليق يتمّ من خلال ربط العامل بالمعمول، لسبب معيّن يعود على خصائص التّركيب وسياقاته، ففي قولنا: أكرمتُ خالدً؛ فأكرمت: فعل وفاعل، وخالد: مفعولا به، فالعامل هو الفعل (الحدث) والمعمول هو الفاعل (المعني بالحدث) والسّبب فيه ارتباط الفاعليّة بالحدث الواقع (زمن الفعل)، والمفعول به يدخل في سياق المعمول، فهو تبعٌ له في التّركيب.

ت-التّعليق هو الرّابط الحقيقيّ الذي يمكننا من خلاله معرفة سبب الاتساق وأشكاله المختلفة حيث أنّ لكلّ جملة تحليلها التّرابطيّ الخاص.

ث-التّعليق بمثابة أداة تستعمل لقراءة صورة التّركيب؛ كونه يحلّل علاقة المفردة السّابقة باللاحقة والعلاقات بين الجمل، فهو يشخّص التّوافق في التّركيب، كما أنّه مناط لمعرفة دواعي عدم تشكّل صور أخرى للتّركيب من حيث صحّة التّركيب من عدمه؛ دلالة وتركيبا وسياقا.

ج-بحسب أسس التّعلّق وفق رؤية عبد القاهر؛ فخطوات هذه النّظريّة تتوالى؛ كما يلي: "يقوم المتكلّم بتعليق دلالات الألفاظ في عقله أوّلا، وذلك بضمّ بعضها إلى بعض وترتيبها بحسب معاني النّحو، ووفقا لمقدرة المتكلّم اللّغويّة، فتكون النّتيجة نظمها وترتيبها في النّطق؛ أي: التّلفّظ بالجملة"[17].

ح-الكشف عن قانون التّعلّق "هو الغاية الكبرى من التّحليل الإعرابيّ"[18]؛ أي وظائف الإعراب، وهذا الأخير هو صورة المعنى الوظيفي للتّركيب، حيث أنّ صحة وظائف الإعراب هي: "الثّمرة الطّبيعيّة لنجاح عمليّة التّعلّيق"[19].

خ-مراعاة سلّم العلاقات التّركيبيّة بين مكوّنات الجمل من أسماء وأفعال وأحرف؛ كمعرفة طبيعة العلاقة الجامعة بين الخبر والمبتدأ وبين الفاعل وفعله وبين الجار والمجرور.

د-لا مزيّة لألفاظ إن لم ترتّب ودواعي المعاني المنسوجة عليها، ولا حكمةً من ورودها عارية من جمال الاستعمال؛ فهذا الأخير درب اللّغويين من أهل الفصاحة والبلاغة؛ ممّا شُهد لهم بسلاسة الكلام وحسن الانتظام وجريان معاني الألفاظ عندهم مناسبة لسياق المكان. والشّاهد

من هذا أن عبد القاهر ابتغى بيان خطورة السّياق وما تعلّق به في تحديد معاني الألفاظ؛ حيث يقتضي به ضرورة مجاورة النّظم لأساليب العربيّة.

(4)-قانون التّعليق؛ أهميّته في تحليل معاني النّظم: ممّا لا ريب فيه أن لا نظم بلا تعليق، وهذا ما أقرّه النّاظم عبد القاهر في تعريفه للنّظم: "معلوم أنّ ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"[20]، وتتلخّص فائدة وأهميّة قانون التّعليق في النّقاط الآتية:

أ-الوقوف على أسرار النّظم من خلال معرفة صوره النّحويّة والدّلاليّة والسّياقيّة.

ب-به يتحقّق المنوال الصّحيح لنظم معاني الكلام وفق السّياق التّركيبيّ المناسب.

ت-هو الرّابط الأساس في بناء العلاقات الصّحيحة بين أجزاء الكلام.

ث-يتوافق والتّوجّه اللّسانيّ الجديد وخاصة مع الجانب اللّساني الوظيفيّ التّداوليّ.

ج-موضوعه النّحو من حيث دراسة روابط التّركيب وعلاقتها بدلالات السّياق.

د-به تستقيم مكوّنات التّركيب عن طريق "إنشاء العلاقات بين المعاني النّحويّة بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللّفظيّة والمعنويّة والحاليّة"[21]؛ لاشكّ أنّ اكتشاف روابط العلاقات النّسيجيّة بين مكوّنات سياق التّركيب هو المناص القويم في تنشئة التّراكيب النّحويّة المتوافقة ونظم الكلام.

هـ-التّعليق هو مقاس الأساليب الكلاميّة المختلفة في بيان صحّتها وخطأها وتصويب اعوجاجها، وهو بمثابة ميزان مطابقتها ومعاني النّظم؛ كونه "يحدّد معاني الأبواب في السّياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التّحليل اللّغويّ لهذه المعانيّ الوظيفيّة النّحويّة"[22].

و-سلامة النّظم مرهونة بصحّة التّعلّيق؛ فهي علاقة سببيّة حتميّة، فحين "يوصف النّظم بأنّه صحيح أو فاسد، أو بأنّه جيّد أو رديء، فإنّما يرجع كلّ هذا إلى صحّة التّعليق أو فساده"[23]، وهكذا يكون المعنى مرتبط بسلامة النّظم؛ إن سلمت قرينة التّعليق الرّابطة بين مكوّنات السّياق سلم النّظم وبرأ من كلّ ذمّ، وإن كان العكس؛ فيجيء على نحو صورة معلّقه الذي تعلّق به في النّظم. ونجد في معاني كلام عبد القاهر في التّعلق دليلا واضحا لما ذكرنا، ونصّه: "وإذا كان كذلك فبِنا أن ننظر إلى التّعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلّا بأن يصنع بها هذا الصّنيع ونحوه، وكان ذلك كلّه ممّا لا يرجع منه إلى اللّفظ شيء وممّا لا يتصوّر أن يكون فيه ومن صفته بأن بذلك أنّ الأمر على ما قلناه من أنّ اللّفظ تبعٌ للمعنى في النّظم وأنّ الكلم تترتّب في النّطق بسبب ترتّب معانيها في النّفس وأنّها لو خلت من معانيها حتّى تتجرّد أصواتا وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم وأن يجعل لها أمكنة ومنازل وأن يجب النّطق بهذه قبل النّطق بتلك والله الموفّق للصّواب"[24].

(5)-نتـائـج وتحليـل: حين وقّفنا على تحليل ووصف قانون التّعليق في نظريّة النّظم لعبد القاهر الجرجانيّ -رحمه الله- اتّضحت لنا رؤى المصنّف، وهي كما يلي:

أ-استطاع عبد القاهر الجرجانيّ أن يؤسّس لنظريّة محكمة الأركان استند إليها لإثبات طرحه.

ب-ظاهر على أعماله كلّها، وخاصّة ما تعلّق بنظريّة النّظم وقانون التّعليق؛ هو منهجه التّأويليّ المنطقيّ الفلسفيّ، ولاغرو أنّ ذلك مردّه مذهبه الدّينيّ المعروف (الّشافعيّة) وطريقته (الأشعريّة).

ت-تحليل نظام النّحو من خلال دراسة صور التّركيب والعلاقات التي تحكم شكل التّركيب.

ث-تميّز منهج عبد القاهر بالدّقة المعرفيّة وظهر عليه جليّا بعده المنطقيّ والفلسفيّ المُحْكم.

ج-عمله في النّظم بصفة عامّة وفي إخراجه لقانون التّعليق بصفة خاصة؛ هو بمثابة دراسة نحويّة تجديديّة إحيائيّة نقديّة بنائيّة، ولي أن أشرح ذلك، كما يلي:

1-نحويّة تجديديّة: بمعنى أنّ عبد القاهر في عملة لم يكن مخالفا ولم يكن رافضا، فخطاه جلّها على منوال سلفه من علماء النّحو الأفذاذ، وهذا نصّ قوله يدلّ على ذلك: " ليس النّظم شيئا إلا توخّي معانيّ النّحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم -وأنّك قد تبيّنت أنّه إذا رفع معاني النّحو وأحكامه ممّا بين الكلم حتى لا تراد فيها في جملة، ولا تفصيل خرجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض في البيت من الشّعر والفصل من النّثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتض، وعن أن يتصوّر أن يقال في كلمة منها إنها مرتبطة بصاحبة لها، ومتعلّقة بها وكائنة بسبب منها وأنّ حسن تصوّرك لذلك قد ثبت فيه قدمك وملأ من الّثقة نفسك وباعدك من أن تحنّ إلى الذي كنت عليه، وأن يجرك الإلف والاعتياد إليه- وأنّك جعلت ما قلناه نقشا في صدرك وأثبته في سويداء قلبك، وصادقت بينه وبين نفسك"[25]، فمعاني كلامه في هذا واضحة جليّة لا غرابة فيها تنبع من أصالة فكره ومعرفته.

2-إحيائيّة نقديّة بنائيّة: فالجرجانيّ كان ناقد للوضع الذي آلت إليه اللّغة العربيّة من انحراف التّركيب -وتغيّر الأسلوب فانتزع في ذلك منهجه الإحيائيّ البعثيّ، والذي من خلالها قدّم طرحه في تأليف نظم المعاني وبناء نظرية أصوليّة ممنهجة تستند إلى الأصلة من جهة وتعتمد المنطق في تفسير معاني النّحو من جهة أخرى، وقد جاء قوله في ردّه على من اتهمّ علم النّحو بالإجحاف؛ حيث اعتبروا النّحو "ضربا من التّكلّف وبابا من التّعسّف وشيئا لا يستند إلى أصل ولا يعتمد فيه على عقل، وأنّ ما زاد منه على معرفة الرّفع والنّصب وما يتّصل بذلك ممّا تجده في المبادىء؛ فهو فضل لا يجدي نفعًا ولا تحصل منه على فائدة"[26]، فكان ردّ الجرجانيّ عليهم واضحا، فقال معلّقا عن ذلك "وآراء لو علموا مغبّتها وما تقود إليه لتعوّذوا بالله منها ولأنفوا لأنفسهم من الرّضا بها ذاك لأنهّم بإيثارهم الجهل بذلك على العلم في معنى الصّاد عن سبيل الله والمبتغي إطفاء نور الله تعالى"[27]، بل إنّه عدّ ذلك طعن في حدّ من حدود الدّين، واعتراضًا على لغة القرآن الكريم الذي يحكمه نظام لغويّ مُعجزٌ في تركيبه ودلالته وسياقه.

وهكذا تجلّى لنا عمل عبد القاهر في نظرية النّظم وفي إبداعه المميّز فيما جاء في قانون التّعليق النّحويّ، ولاغرو إن قلنا أنّ هذا الأخير بإمكانٍ أن يصاغ في نظريّة نحويّة عربيّة عصريّة تضاهي التّطوّر اللّساني العالمي ليصبح للغة العربيّة نظامها المتجدّد والمواكب للحراك اللّغوي المسارع في التّطوّر، فيكون ذلك بمثابة الحصن المانع في حماية الأصالة اللّغوية العربيّة بربطها بالموروث اللّغويّ إلى جانب تجديدها مسايرة لأي حدث لغويّ معاصر.

وننهي حديثنا في هذا المقال المخصّص حول قانون التّعليق في نظريّة النّظم عند الجرجانيّ مبيّنين أنّ هذا الموضوع لا يمكن حصره في صفحات محدّدة وموجزة، بل يجب البحث في أصوله والتّوغّل في فصوله، ضمن أبحاث علميّة موسّعة تكون بمثابة الكشف عن خباياه الفكريّة والوقوف عند مزاياه المعرفيّة، كونه حدث معرفيّ لغويّ فريدٌ من نوعه؛ وُسم به الفكر اللّغويّ العربيّ التّراثي في نظريّة الجرجانيّ النّحويّة. كما يمكننا بلا شكّ أن نستثمره في تنمية الدّرس اللّسانيّ العربيّ المعاصر، وهذا ما نرجوه في القريب إن شاء الله تعالى .

(6)-الإحالات والتّهميش:

1-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تحقيق محمّد رضوان الدّاية وفايز الدّاية، دار الفكر، دمشق، سورية ط1 2007م، ص52.

2-المصدر نفسه، ص52.

3-المبدل به أقصد: (البدل في حدّ ذاته)، والمبدل عنه (الاسم الذي تبعه البدل)؛ واجتهادا منّي؛ كما في رأيي يمكن أن نصطلح على الجملة التي يكون فيها البدل بجملة البدل أو الجملة البدليّة.

4-المقصود بالتّمييز التّام الذي لا ترافقه الإضافة اللّفظيّة أيٌّ كان نوعها على نحو، المثال الآتي: اشتريتُ كيلو لحما الخروف. فهنا إنزياح التّعلّق إلى مضاف التّميز أكثر منه من التّمييز ذاته، ولا يحصل التّعلّق في هذه الحال إلّا إذا اكتفى التّمييز بمعناه الكلّيّ دون إضافة كما أشرنا في مثال الجدول: اشتريت رطلاً عسلاً.

5-مصطفى حميدة، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة، دار نوبار للطّباعة، القاهرة، بيروت، ط1، 1997م ص4.

6-عبد القاهر الجّرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص102.

7-سورة الرّوم، الآية4.

8-سورة النّساء، الآية114.

9-عبد القاهر الجّرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص54.

10-المصدر نفسه، ص54.

11-إبراهيم خليل، قواعد التّماسك النّحوي عند عبد القاهر الجرجانيّ في ضوء علم النّص، مجلّة دراسات في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة عمادة البحث العلميّ، الجامعة الأردنيّة، المجلّد34، العدد03، 2007م، ص631.

12-ينظر، أيمن صالح، القرائن والنّص دراسة في المنهج الأصولي في فقه النّصّ، المعهد العالمي للفكر الإسلاميّ فرجينيا، الولايات المتّحدّة الأمريكيّة، ط1، (1431هـ، 2010م)، ص138/135.

13-عبد القاهر الجّرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص55/54.

14-ينظر، خليل عبد الله عجينة، العلاقات الفعليّة في كتاب سيبويه دراسة في علم التّراث النّحويّ وعلم اللّغة الحديث دار النّهضة العربيّة بيروت، لبنان، ط1، (1435هـ، 2014م)، ص100.

15-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص55.

16-إبراهيم خليل، قواعد التّماسك النّحوي عند عبد القاهر الجرجانيّ في ضوء علم النّص، ص631.

17-مصطفى حميدة، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة، ص11.

18-اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص182.

19-المرجع نفسه، ص182.

20-عبد القاهر الجرجاني، ص480/479.

21-ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة مبناها ومعناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، (د، ط) 1994م، ص188.

22-المرجع نفسه، ص189.

23-مصطفى حميدة، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة، ص12.

24-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص102.

25-المصدر نفسه، ص52.

26-المصدر نفسه، ص65.

27-المصدر نفسه، ص65.